عـرض كتاب

السياسات التنموية فى كوريا الجنوبية وماليزيا

عرض أيمن المقدم
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

اسم الاصدار : السياسات التنموية فى كوريا الجنوبية وماليزيا.

دار النشر : مركز الخليج للدراسات ، الامارات العربية المتحدة .

تاريخ الاصدار : ٢٠١٦.

عدد الصفحات :١٩١ صفحة .

المؤلفة: الدكتورة وفاء لطفى عبد الواحد حاصلة على درجة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، وتعمل مدرس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والادارة—جامعة ٦ أكتوبر، ولها العديد من الابحاث العلمية المنشورة فى المجلات الاكاديمية العلمية .

تستعرض الكاتبة السياسات التنموية فى الدول الصناعية بالقارة الآسيوية والمعروفة بالنمور الآسيوية بأجيالها الثلاثة من خلال أربعة فصول رئيسية، حيث ركزت على كل من كوريا الجنوبية باعتبارها على رأس دول الجيل الأول والذى يتضمن: (كوريا الجنوبية، تايوان وهونج كونج، سنغافورة) من النمور الآسيوية، وماليزيا التى تعد على رأس الجيل الثاني والذي يتضمن : (ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند) وذلك فى اطار مقارن

،من خلال التركيز على الدور المحوري لكل من كوريا الجنوبية، ماليزيا فى عملية التنمية فى ظل نظام اقتصاد سوق رأسمالى، وفى إطار سياسات قامت على أساس تحقيق الأهداف الوطنية العليا فى التنمية، حيث ارتبط اقتصاد السوق فى شرق آسيا بالإنجاز من خلال بعدين أساسين الأول :الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الانمائى الذى استلهم إلى حد كبير معالم النموذج اليابانى، والثانى: يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تناول الفصل الأول التعريف بالمفاهيم الاساسية للدراسة، والتي تشمل السياسات التنموية، الدور، القيادة السياسية، الثقافة السياسة، التعليم والتصنيع، حيث تكشف دراسة السياسات التنموية اهميتها فى اقتصاديات الدول النامية ولا سيما أنها تعتبر المحدد الرئيسي للنمو والتنمية، كما تم التطرق إلى مؤشرات الدور الإنمائي للدولة من خلال عدد من المؤشرات لنموذج الدولة الإنمائية ،حيث يتناول المؤشر الاول : القيادة السياسية والتى تعرف بأنها قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسى بمعاونة النخبة السياسة فى تحديد أهداف المجتمع السياسى وترتيبها تصاعدياً حسب اولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، أما المؤشر الثاني : القيم الأسيوية وهى تنبع من المجتمع والاسرة، حيث تقدر الدولة الآسيوية الأسرة ومتطلبات ومصالح المجتمع أكثر من تقديرها لمصالح الفرد أو حقوقه .

اما الفصل الثانى: فاستعرض التخطيط ودور الدولة فى التنمية بكوريا الجنوبية وماليزيا من خلال محورين: تناول المحور الاول دور القيادة السياسية فى التنمية، حيث لها دور فعال فى صياغة وتنفيذ السياسة العامة على الصعيد الداخلي والخارجي، ففي كوريا الجنوبية استطاعت القيادة فى المراحل الأولى القيام بدور محوري فى قيادة الدولة وتوجيه الموارد، وادارة الاقتصاد ،ومن ثم يعتبر عام ١٩٦١ ميلادا رسميا للتجربة التنموية فى كوريا الجنوبية .

اما المحور الثاني يركز على السياسات التى قادت حركة التنمية فى المجتمعين الكورى والماليزى حيث إستطاعت الدولتين تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية ، وذلك بسبب مجموعة الخطط والسياسات التنموية التى لعبت دوراً محورياً فى

تحقيق معدلات التنمية فى الدولتين ،وقد تمثلت أهم السياسات التى قادت حركة التنمية فى المجتمع الكورى فى : سياسة احلال الواردات وإعادة هيكلة الاقتصاد من عام ١٩٥٣—١٩٦٥، وسياسة التصنيع الموجه للتصدير خلال الفترة من ١٩٦٦—١٩٧٢ حيث اتخذت الدولة شعار "بناء الدولة من خلال الصادرات"، وسياسة دعم الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات خلال الفترة من ١٩٧٣—١٩٧٧، وسياسة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المقترح خلال الفترة من ١٩٨٠—١٩٩٦، هذا بالإضافة إلى تطبيق الخطة الخمسية الخامسة خلال ١٩٨٢—١٩٨٦ والتي هدفت إلى وضع الاسس اللازمة من اجل استقرار الاسعار، ودعم الاقتصاد القائم على الذات وتطوير التكنولوجيا والارتقاء بمستوى المعيشة واعادة هيكلة للوظائف الاقتصادية .

أما الفصل الثالث فاستعرض دور التعليم وتنمية الكوادر البشرية فى كوريا الجنوبية وماليزيا) والدور الذى لعبه التعليم فى النمو الاقتصادى فى الدولتين ، ففى كوريا الجنوبية تعود جذور التربية إلى تاريخ بعيد، حيث انشئت أول مدرسة نظامية فيها عام ٣٧٢ ميلادية، لكن الصياغة التربوية والهيكل التنظيمى الحديث فى الخمسين عاما الاخيرة يشهد لها بالجودة والالتزام، والجدير بالذكر ان التعليم فى كوريا الجنوبية ينبع من الفلسفة الكونفوشيوسية، ومن النصائح البوذية حيث تنظر الفلسفة الكونفوشيوسية إلى التعليم على أساس انه المفتاح الوحيد للنجاح فى المستقبل والحاضر .

اما فى ماليزيا فقد كفل الدستور الماليزى حق التعليم لكل فئات المجتمع باعتباره واحداً من أهم الحريات الأساسية، كما اعطى الحق فى إقامة مدارس طائفية لكل جماعة عرقية على اختلاف انتماءاتها.

وتناول الفصل الرابع السياسات الصناعية فى كوريا الجنوبية وماليزيا من خلال التركيز على السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع حيث إستطاع الاقتصاد الكورى استثمار الأوضاع الداخلية والخارجية خلال فترة الستينيات والسبعينيات وان تصبح فى مصاف دائرة الدول المتطورة حيث لعبت الدولة الكورية دوراً مهماً فى رسم سياسة صناعية انتقالية تتغير بحسب مراحل التنمية بعد عملية التصنيع التى بدأت بعد نهاية الحرب الكورية فى الفترة من عام ١٩٥٠-١٩٥٣.

وبالنسبة لماليزيا كان موقعها فى وسط مناخ صناعى بين اليابان وكوريا الجنوبية قد

أسهم فى إعادة تحديدها لهويتها، حيث أقبلت على التصنيع بقوة وكانت مصدراً للاستثمارات الخارجية لهذه الدول حتى أن معظم الاستثمارات المتدفقة من ماليزيا تقوم بها شركات إقليمية متعددة الجنسيات، وقد إتبعت الدولة استراتيجيات اقتصادية تركت أثراً واضحاً على التنمية الصناعية والنمو .

وعلي الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص فى التنمية فى كوريا الجنوبية وماليزيا، إلا أن ذلك لا يعني ان القطاع الخاص هو الذي يقوم بالدور الحيوي فى التنمية بل قامت السلطات العامة بدور اساسي فى هذا المجال، ومن جانب آخر يتضح دور سياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها فى التنمية، حيث يعتبر البحث العلمي والتطوير احد مراحل عملية نقل التكنولوجيا المعتمدة على الابتكار بصورة خاصة، ويرتبط ارتباطاً مباشر بمتطلبات التنمية فى المجتمع فى مجالات عديدة منها الصناعة والزراعة والخدمات، ولهذا يعتمد البحث العلمي فى كوريا الجنوبية وماليزيا على أهم وسائل نشر المعرفة وانتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية فى العلوم الطبيعية والانسانيات والعلوم الاجتماعية والانتاج الفنى والادبى.

وخلصت المؤلفة إلى أن الدولتين قدمت تجارب فريدة ومتميزة، فإذا كانت كوريا الجنوبية انتقلت فيها الدولة من الفقر ومن اقتصاد الزراعة إلى الصناعة، ومن الإنطواء إلى الانفتاح على الخارج، ومن دولة مستقبلة للمعونات إلى دولة مانحة لها استطاعت ايضاً ماليزيا التحول من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الاولية لتصبح اليوم أحد الدول ذات الاقتصادات المتميزة على مستوي العالم وتوظيف التعليم باعتباره أداة حاسمة لبلوغ الأهداف التنموية، ومن ثم يتوقف نجاح السياسات التنموية فى كوريا الجنوبية وماليزيا على رؤية القيادة ومدى إدراكها للأهداف التنموية والمتطلبات الاجتماعية، وهذا ما تجلى بوضوح فى الدور الذى قامت به القيادة السياسية فى الدولتين.

الإدارة المركزية للإنتاج الإعلامى
مطابع الهيئة العامة للاستعلامات